



■ أولت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر السياسة الخارجية وعلاقات اليمن بالعالم أهمية قصوى، بل جعلتها من بين أهدافها السطة.. لكن الشاهد أن السنوات التالية للثورة لم يقدر لها أن تحيل هذا الهدف إلى واقع عملي حقيقي.

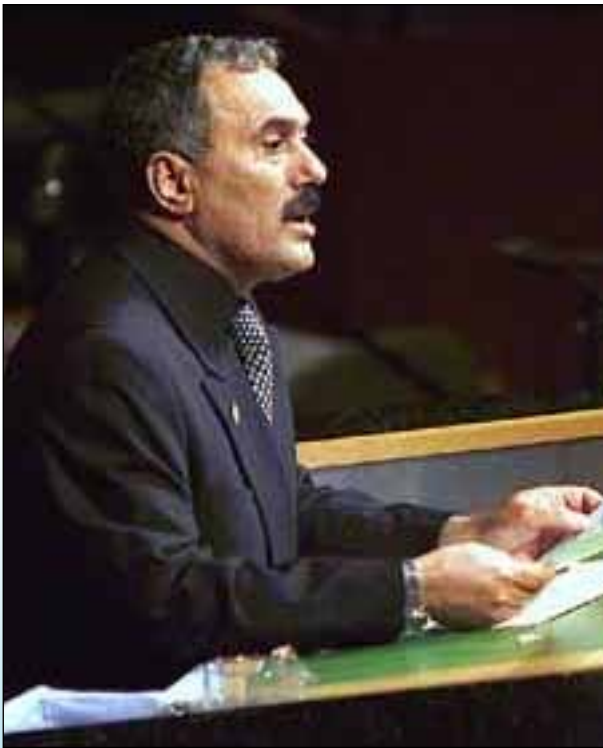
غير أن حقبة الرئيس علي عبدالله صالح التي بدأت في العام 1978م، كانت على النقيض من ذلك، حيث ظلت مسألة التوازن الدولي والإقليمي في رؤية الرئيس صالح النموذج المنشود لعلاقات اليمن مع العالم فكرياً وممارسة، بمثابة صمام الأمان لحماية المصالح الوطنية اليمنية والخروج من مأزق الاستقطاب الدولي ومن دائرة نفوذ الدول الكبرى بصفة عامة..

أحمد عبدالعزيز

سياسة خارجية مبدؤها التوازن والاحترام المتبادل

الرئيس «صالح»

نقل اليمن إلى فضاءات العالم الرحبة



الدولية والتمسك بسياسة عدم الانحياز، والتعامل المتكافئ مع جميع الدول بما يخدم المصالح المشتركة ويصون السلام والأمن الدوليين.

وعادة ما كان الرئيس «صالح» يؤكد في البيانات السياسية أن اليمن تعلن تمسكها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية وغيرها من المواثيق الدولية واحترام حق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام سيادة واستقلال أراضيها.. وأيضاً «حرص الجمهورية اليمنية على تطوير علاقاتها بالشعوب والأمم وتعزيز الشراكة والتعاون والمساهمة في صياغة السلام والاستقرار والأمن في العالم».



لم يكن أحد قبل العام ١٩٧٨م يعطي بالأهمية قضية لها علاقة باليمن وموقعه على الخريطة الدولية أو بأي شأن يربطه بعالمه الخارجي سواءً أكان إفريقيا أو دولياً، ولم يكن من السهل أيضاً حتى ذلك العام تحديد أي معالم واضحة لشخصية السياسة الخارجية اليمنية، في ظل ذلك الكم الهائل والمعقد والتجاذبات الإقليمية والدولية التي اتخذت من الساحة اليمنية مرتعاً لها.. كما كان قدر ثورة السادس

والعشرين من سبتمبر أن يرتبط اندلاعها وصراعها من أجل البقاء بمجموعة من الظروف الدولية والإقليمية التحولية الحاسمة، حيث كان حينها النظام الدولي يعيش أزهى مراحل استقطابه حول محوريه الوحيدين «الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي» الذي كان يضع منطقة شبه الجزيرة العربية ضمن منظاره وحساباته الاستراتيجية كونه يحتضن محيطاً جغرافياً هو الأعلى على الإطلاق في حسابات الاستراتيجية الكونية لقطبي النظام الدولي آنذاك.

وإن كان من الإنصاف القول هنا أن العديد من القيادات اليمنية منذ قيام الثورة وحتى ما قبل عام ١٩٧٨م قد حاولت الفكك من أسر تلك التجاذبات الإقليمية والدولية التي سيطرت على الساحة اليمنية، إلا أن تلك المحاولات لم تكن تتجاوز -غالباً- بعض الأهداف المرتبطة بقضايا محلية بحتة متعلقة بتوازنات النظام السياسي وحرية تقرير السياسات الداخلية، لذا يمكننا القول بصفة عامة إنه يصعب على أي متابع أن يحدد أي ملامح ثابتة لسياسة خارجية يمنية مستقلة منذ ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م وحتى العام ١٩٧٨م.

وحتى ذلك الوقت لم تكن الأوضاع البالغة التعقيد برز القائد الشاب علي عبدالله صالح ليملاً ذلك الفراغ القيادي الذي كان من الممكن أن يقوض أركان النظام السياسي وأسس الاستقلال الوطني، متجاوزاً بذلك كل الرهانات والمخاطر التي أحاطت بكرسي الرئاسة منذ قيام الثورة.. ومع انتخاب مجلس الشعب التأسيسي لـ علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية في السابع عشر من يوليو عام ١٩٧٨م، بدأت تتجلى ملامح نسق جديد من المبادئ السياسية التي شكلت فيما بعد أساساً متيناً لإقامة نظام سياسي قابل للتطور في إطار من الاستقرار وشامل في أدائه لوظائفه بفعالية على المستويين المحلي والخارجي.

ورغم كل التوقعات والتنبؤات التي كانت تشير في ذلك الحين أن تغطي اهتمامات السياسات المحلية على تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية نظراً للظروف الداخلية المعقدة وعدم الاستقرار السياسي الذي كان يعصف بالبلاد، إلا أنه كان من الواضح أن الرئيس علي عبدالله صالح قد استشر مبكراً أهمية دور السياسة الخارجية في خدمة أهداف السياسة الداخلية وفق أسس محددة، خاصة وأن درء خطر التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي في تلك الفترة كان من أصعب المهام التي واجهتها القيادة

سنوات ما بعد الثورة فشلت في بلورة ملامح واضحة لسياسة خارجية مستقلة ومتوازنة تبنى اليمن للديمقراطية ومكافحة الإرهاب أكسبها احتراماً وتقديراً دولياً

على مستوى وحدات النظام الإقليمي العربي واتجاهات التكامل ودعم التضامن العربي، أو تعلق الأمر بعلاقات اليمن الدولية مع الوحدات الفاعلة في النظام الدولي المعاصر. فعلى المستوى الدولي مثلت مرحلة ما بعد قيام الوحدة عهداً جديداً للسياسة الخارجية اليمنية التي أرساها وحدد معالمها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بحيث استوعبت كل المتغيرات بدءاً من الداخل والخارج والمتغير في قيام الدولة الموحدة الجمهورية اليمنية، إلى المتغيرات والمستجدات الكبيرة على المستوى الخارجي ببعبده الإقليمي والدولي، حيث سعت اليمن من خلال هذه السياسة والتوجهات أن يكون لها مكانتها المرموقة على صعيد تفاعلات النظام الدولي، إن في زمن الثنائية القطبية أو في ظل الأحادية الأمريكية.. وهذا الحرص على تأكيد التوازن والاستقلالية كنهج في السياسة الخارجية اليمنية ليس حالة طارئة بل يعد بحق نهجاً راسخاً في السياسة اليمنية لا يتبدل ولا يتغير إلا للاقتضيات المصلحة الوطنية العليا لليمن، والهوية القومية للفضاء المناهضة أمام صانع القرار، ويؤكد المسار العام لزيارات وأب الصعود هنا أو هناك بين الأطراف العربية، كان أيضاً للجامعة من الدول الصديقة وكذا مشاركاته في المحافل الدولية، ومواقف اليمن المختلفة مصداقية هذا الطرح، وحقيقة التوازن في السياسة الخارجية اليمنية، أولاً بإبراز النموذج اليمني في الإصلاح السياسي وتبني النهج الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان.



الخارجية.. كانت أولهما تتعلق بالوضوح والشفافية في التعامل مع العالم الخارجي.. فيما تعلق الثانية بأهمية الثبات والاستمرارية في ذلك التعامل، وكنتا القمتين في الحقيقة كانتا تؤيدان إلى نفس النتيجة وهي المصداقية، وذلك ما تم بالفعل، فقد تمتعت السياسة الخارجية اليمنية منذ بدايات تلك الفترة بقدرة عالٍ من المصداقية شهد لها معظم دول العالم.

ملامح جديدة

مثل إعلان الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م علامة فارقة في اتجاهات السياسة الخارجية لبلادنا، إذ طالت التغييرات شبكة التفاعلات على كافة المستويات الإقليمية والقومية والدولية، سواءً تعلق الأمر بملفات الحدود وأشكالياتها المختلفة مع دول الجوار، أو تعلق الأمر بالنظم المناهضة لبلادنا سواءً في الخليج أو شبه الجزيرة العربية والقرن الإفريقي، أو تعلق الأمر بشبكة التفاعلات

السياسية ومنذ البدايات الأولى لتوليها السلطة، حرص الرئيس علي عبدالله صالح في نسق توجهاته في السياسة الخارجية سواءً أكان في خطاباته السياسية أم في ممارسته الفعلية، على إبراز بعدين رئيسيين في ذلك النسق أحدهما قانوني والآخر قبمي.

وظلت نظرة الرئيس للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية في بعدها القانوني، ترتكز على مجموعة من المبادئ الثابتة والمستمدة من القانون الدولي، وفي مقدمة تلك المبادئ احترام السيادة والاستقلال ووحدة وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

كما كانت رؤية الأخ / علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام - لذلك البعد القبمي تنصرف بصفة خاصة إلى سلوك السياسة الخارجية أو الممارسة الفعلية لها، حيث كان من الواضح سيطرة قيمتين سلوكيتين رئيسيتين على ممارسة الرئيس للسياسة

الوحدة اليمنية استوعبت مرحلة جديدة من السياسة الخارجية بمتغيراتها وتفاعلاتها الإقليمية والدولية

اتساقاً مع السياسة الخارجية اليمنية وتوجهاتها التي يقودها الرئيس علي عبدالله صالح، كان من الضرورة أن يتخذ المحيط الإقليمي لليمن الحيز الكبير والمناسب لما لهذه الرقعة الجغرافية من أهمية قصوى كونها تتوسط العالم، وتضم دولاً تتلاقى مع العالم من قارتي آسيا وإفريقيا ومنطقة شبه جزيرة العرب ودول الخليج ومعمراتها البحرية الدولية الحيوية البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والبحر العربي والمحيط الهندي وما يتشكل داخلهم من ممرات ومداخل دولية غاية في الأهمية لكل دول العالم.

ودون الاستفاضة في شأن السياسة الخارجية اليمنية على مستوى إقليمها، يمكن الحديث اختصاراً وإجمالاً في الاستراتيجية الخارجية اليمنية في المستوى العربي التي نجدتها ذات أهمية كبرى في نسق وتوجهات الرئيس علي عبدالله صالح، والذي يلخصها بعبارات شاملة جامعة قديمة متجددة إذ يقول على الجميع: «القيام بمرحلة موضوعية ومسئولة من أجل الجميع في وطننا العربي للخروج من أوضاعنا الراهنة إلى ما يؤسس للعلاقات بين الأشقاء قاعدة انطلاق جديدة وراسخة على أساس الوضوح والمكاشفة والسمو فوق الخلافات وتجاوز الأخطاء والعمل على أجل استعادة روح التضامن والتعاون والتكامل على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاعتراض بحق كل دولة في ممارسة سيادتها في أراضيها والحفاظ على مصالحها مع الآخرين وتنميتها بالصورة التي تراها مناسبة لها وغير ضارة بالمصالح والطرق الدبلوماسية وغير مؤسسات الشريعة العربية والدولية».

وأصبح بتلك التوجهات المسار الأساسي في السياسة الخارجية اليمنية على المستوى العربي متمثل في «الدعوة إلى الوفاق والتضامن ووحدة الصف، والوقوف إلى جانب قضايا الحق العربي ودعم أي جهد من شأنه استعادة التضامن العربي ووحدة الصف بين أبناء الأمة».

استراتيجية البُعد القومي العربي

المائلة، ورأت أن الخطوة الأولى يجب أن تبدأ بعملية انتظام دورات انعقاد الجامعة أسوة بالتجمعات الإقليمية والدولية وقدمت في ذلك مبادرة تضمنت رؤيتها لألية انعقاد القمة العربية بصورة منتظمة على مستوى الملوك والرؤساء والأمراء برئاسة المجلس حسب الترتيب الجغرافي لأسماء الأعضاء.. وهو ما تم بالفعل إفراده في قمة بيروت التي عقدت في مارس عام ٢٠٠٠م والحاقه بميثاق الجامعة العربية في قمة القاهرة في أكتوبر من نفس العام.

وفي أغسطس ٢٠٠٢م قدمت اليمن مبادرتها التي قصدت بها إصلاح النظام الإقليمي العربي وتطوير آليات العمل العربي المشترك، والتي جاءت استجابة للمتغيرات الإقليمية والدولية ومجمل التغييرات التي طرأت على بنية النظام الدولي، كما شملت المبادرة اليمنية - التي وجدت صدى واسعاً وقبولاً وتنفيداً لبعض جوانبها - أشكالاً وقضايا أخرى ذات أهمية منها مسألة إعادة النظر في المبركات الأمنية باتجاه تأسيس نظام أممي جديد، وإحياء المشاريع ذات الهوية الحدودية العربية، وخلق فضاء مشترك في مجال السياسة الخارجية، وإزالة الحرج فيما له علاقة بتغيير القيادة، والتأكيد على المشاريع ذات الهوية المشتركة، والتي حظيت بالقبول ووجدت طريقها إلى التنفيذ، اقتناعاً من الأسرة العربية على ضرورة وأهمية تطوير أداء جامعتهم وتطوير آلياتها وأدواتها بما يواكب العصر ويرضي الطموحات ويمكن الأمة من تجاوز كافة التحديات التي تواجهها حاضراً ومستقبلاً.

■ مثل الشأن العربي بُعداً استراتيجياً في فكر وثقافة الرئيس علي عبدالله صالح، إلى الدرجة التي لم تكن شأنًا خارجياً، ولكنه داخلي ووطني يتفاعل مع الشأن اليمني ويؤثر فيه ويتأثر به سلباً وإيجاباً.

وبمثل ما كانت للرئيس صالح المواقف الإيجابية الفاعلة على الصعيد العربي - العربي المركز دائماً على التضامن والتعاون المشترك، ثم تجاوزت الخلافات ورأب الصدع هنا أو هناك بين الأطراف العربية، كان أيضاً للجامعة العربية (البيت الكبير) للعرب اهتمام بلغ حد الهاجس والخصوصية كونها - كما قال الرئيس - المظلة الجامعة لكل العرب لتوهمهم ورفيقهم وتجاوز كل تحدياتهم. ومع بدايات القرن الحادي والعشرين برزت الرغبة اليمنية بصورة أكثر إلحاحاً بضرورة دور الجامعة العربية، إذ نادت اليمن في السابع عشر من يناير ٢٠٠٠م بتعزيز في الوقت نفسه من مواقف فلسطين ولبنان وسوريا بما يقضي إلى استعادة الأراضي المحتلة باعتبار ذلك هو المدخل الحقيقي لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

وانسجاماً مع مبدأ الحرص على تعزيز دور الجامعة العربية وتطوير آلياتها لتفعيل أدائها، دأبت اليمن على الاسهام الفاعل في أنشطة الجامعة بمختلف مستوياتها، ولم تخف بمجرد إصدار الدعوات الرسمية والإعلامية بل رأت ضرورة تطوير عمل واليات الجامعة العربية لمواجهة التحديات الكبيرة

الديمقراطية اليمنية

رهان الداخل إلى الخارج

في كنف دولة الوحدة جعلت اليمن تحصل على تقدير واحترام الدول ذات العراقة في ميدان الممارسة الديمقراطية، والإشادة بالتجربة اليمنية في كل المحافل الدولية، حيث أكدت تقارير المراقبين الدوليين الذين شهدوا التجارب الانتخابية البرلمانية والرئاسية في تسعينيات القرن الماضي، ومروراً بالانتخابات المحلية المحلية (فبراير ٢٠٠١م) والبرلمانية (أبريل ٢٠٠٣م)، وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية والمحلية (سبتمبر ٢٠٠٦م)، مستوى التقدم الذي قطعتة اليمن في هذا المضمار والذي يأتي مواكبا لعمليات الإصلاح السياسي الذي بدأت به أعقاب قيام الوحدة اليمنية المباركة.

ولعل الدعم الذي تتلقاه اليمن من قبل الدول المانحة والاتحاد الأوروبي يدلل على نجاح التجربة الديمقراطية اليمنية في إقناع العالم الخارجي بالتطور التي تضمنته في فئائها وفي استمرار دعمها، ولعل اختيار اليمن مقراً لإنشاء مركز تنمية ودعم الحوار الديمقراطي من قبل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن قمة الثماني الكبار بمثابة إقرار عالمي بنضج التجربة الديمقراطية اليمنية وأهمية التعامل معها كمنهج يحتذى به على مستوى دول العالم الثالث عامة ودول المنطقة على وجه الخصوص.



■ الفكر السياسي والرؤى التي انتهجها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في السياسة اليمنية الخارجية كانت شاملة بحيث أنها شملت كل المجالات التي بها يمكن لليمن أن تقدم نفسها للعالم وفي مقدمة ذلك مجالات أكثر أهمية وحوية مثل جوانب حقوق الإنسان والديمقراطية التي صارت نهجاً وأسلوباً للحكم والتداول السلمي للسلطة في اليمن.

حيث سعت اليمن في سياستها الخارجية التي يقودها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح إلى إبراز أنموذجها في الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية واحترام حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وذلك من خلال الربط الوثيق بين التنمية الدولية والعالم والمتميزة على مستوى منظومة دول العالم الثالث قاطبة، وبين التراث الثقافي والحضاري الذي تزخر به اليمن مع التأكيد على أن اليمن قطعت شوطاً طويلاً في هذا المضمار ربما يجعل التجربة اليمنية أنموذجاً جديراً بالاعتقاد على مستوى المنطقة.

هذه التجربة الديمقراطية المتفرقة التي نمت وترعرعت